المعهد العالي للقضاء
ⵓⵓⵄⵍⵓⵅ ⵓⵍⵓⵀⵉⵏⵓ ⵏ ⵜⵍⵓⵄⵓⵔⵜ
Institut Supérieur de la Magistrature

المملكة المغربية
ⵜⵓⵅⵍⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

الدليل العملي الخاص بخدمات مكتبة المعهد العالي للقضاء

قطب التعاون والدراسات والأبحاث والنشر

إصدارات المركز الوطني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية

سنة 2026

محتوى الدليل

محتوى الدليل.....2
تقديم.....5
رسالتنا.....6
قيمنا.....7
النصوص المرجعية.....10
التنظيم الهيكلي.....11
فضاء المكتبة.....12
مهام المكتبة.....13
خدماتنا.....14
- الرصيد الوثائقي.....14
- المكتبة الرقمية.....17
- الخدمات الرقمية.....18

المستفيدون من خدمات المكتبة.....19
قواعد سير العمل بالمكتبة.....21
- منهجية البحث.....21
- أنواع الإعارة والاستثناءات الواردة عليها.....22
- الإعارة الداخلية.....22
- الإعارة الخارجية.....23
- الاستثناءات الواردة على الإعارة الخارجية.....24
- أوقات الاستقبال.....24
- فريق العمل.....24
- التزاماتنا..... 25

التزامات المستفيدين من خدمات المكتبة.....26
- الالتزام بضوابط الإعارة.....26
- احترام الأشخاص والفضاء المخصص للمكتبة.....26
- الالتزام بالضوابط المقررة من طرف إدارة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية.....27
- الحفاظ على المراجع والمعدات والأدوات.....28

تواصلوا معنا.....29

" ... المغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والولوج والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي".

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الأمة يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

تقديـــم

في إطار تنزيل مقتضيات المخطط الاستراتيجي للمعهد العالي للقضاء (2026-2030) الذي صادق عليه مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 19 نونبر 2025، وخاصة فيما يتعلق بالإجراء رقم 90 الذي ينص على وضع دلائل مرجعية لتفعيل اختصاصات **المركز الوطني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية** (1)، تقرر وضع هذا الدليل العملي الخاص بمكتبة المعهد العالي للقضاء، والذي يتوخى على وجه التحديد التعريف بها، وإبراز موقعها ضمن البنيات الإدارية للمعهد، وتحديد خدماتها وتيسير الاستفادة منها.

وفي هذا السياق يعمل قطب التعاون والدراسات والأبحاث والنشر بتنسيق مع باقي البنيات الإدارية للمعهد من أجل تطوير عمل المكتبة وجعلها مواكبة للمعايير المتعارف عليها في **"علم المكتبات"**(2)، حتى تكون مواكبة لتطلعات الباحث في الحقلين القانوني والقضائي من جهة، ولتطلعات المعهد العالي للقضاء الهادفة إلى تطوير التكوين القضائي وتجويد البحوث المنجزة من طرف القضاة والملحقين القضائيين ومستمعي العدالة من جهة أخرى.

1- يتعلق الأمر بالورش 28 المتعلق "بدعم ريادة المركز الوطني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية على المستويين الإقليمي والدولي" الوارد ضمن التوجه الاستراتيجي الثالث الرامي إلى تعزيز التكوين المستمر والارتقاء بالتكوين في مجال الإدارة القضائية والبحث العلمي.

2 -علم المكتبات هو علم يهدف إلى وضع المعلومات المناسبة بين أيدي المستفيد، من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المعلومات، وقد ظهر هذا العلم في البداية كعلم ينتسب إلى العلوم الاجتماعيّة أو الآداب، حيث ركّز في بداية نشأته على الطرق والأساليب الإدارية، وأساليب النظم الفنيّة والتي تتضمّن الفهرسة والتصنيف بغرض بناء مجموعاتٍ مكتبيّة وإعداد المكتبات وتنظيمها تنظيماً صحيحاً، وفيما بعد تطور هذا العلم كنتيجة حتمية للتقدّم العلمي والتكنولوجي.

رسالتنـــا

زوارنا الأعزاء، يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الدليل العملي الذي يعتبر بمثابة نظام داخلي لمكتبة المعهد العالي للقضاء، يمكن من خلاله التعرف على طريقة عملها، والمراجع والوثائق العلمية الورقية والإلكترونية التي توفرها، وشروط الاستفادة من خدماتها، آملين أن تجدوا مبتغاكم العلمي بين رفوفها أو ضمن الإصدارات الرقمية التي تتوفر عليها، وأن نكون قد ساهمنا بالقدر الكافي في إنارة سبيل العلم، وفي مساعدتكم على إغناء رصيدكم المعرفي وإنجاز الدراسات والبحوث التي تسهرون على إعدادها.

مع خالص متمنياتنا لكم بالتوفيق

فريق عمل مكتبة المعهد العالي للقضاء

قيمنـــا

زوارنا الكرام، يشرفنا أن نتقاسم معكم المبادئ والقيم التي نؤمن بها، والتي تنبثق أساسا **من إيماننا الراسخ بحق الجميع في:**

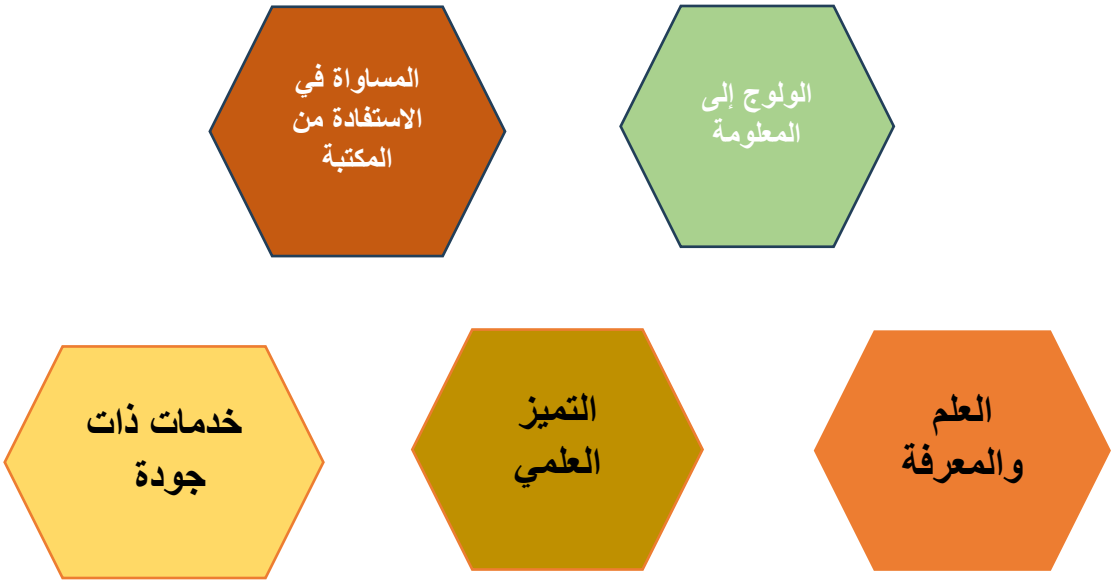

وهي مبادئ لا يمكن أن تتحقق عمليا إلا من خلال إعمال **القوانين الخمسة لعلوم المكتبات** The Five LAWS Of Library Science أو ما يصطلح عليه علميا **بنظرية رانجانثان** RANGANTHAN وهي:

أ- **الكتب للاستعمال:** أي أن الكتب مخصصة للاستخدام والانتفاع بها وبالمعلومات التي تقدمها، وليس لحفظها بالرفوف والخزانات.

ب-لكل شخص كتابه: وهذا يعني بأنه يجب تلبية جميع الاحتياجات والأذواق العلمية، وعدم الاكتفاء بتلبية احتياجات معينة دون الأخرى.

ج-لكل كتاب قارئه: ويفيد هذا المبدأ بأن المكان المخصص لكل كتاب هو رفوف المكتبة في انتظار القارئ الذي سيبحث عنه، حتى ولو كان الإقبال عليه من قبل فئة قليلة جدا، وهو مبدأ يحيل أيضا إلى عدم التفريط في الكتب والمراجع كيفما كان نوعها أو حالتها وحتى القديمة منها.

د-توفير وقت القارئ: ويحيل هذا المبدأ على ضرورة تسهيل عملية البحث عن المراجع لتوفير وقت القارئ وجهده، حتى لا تستغرق عملية البحث الوقت المخصص لإنجاز البحوث والدراسات أو المهام العلمية والمهنية الأخرى التي يقوم بها الباحث.

ه-المكتبة كائن حي متنامي: أي أنه يجب العمل دائما على تجديد المراجع التي توفرها المكتبة بشكل ووتيرة يتماشيان مع احتياجات القارئ أو المستفيد.

من أجل تحقيق ما تهدف إليه هذه القوانين الخمسة،

نعمل بجد ووفق الوسائل المتاحة لتطوير آليات عمل المكتبة وتحيين رصيدها الوثائقي والرقمي لجعلها مواكبة لتطلعاتكم العلمية

والأكاديمية والمهنية، إضافة إلى تيسير سبل الحصول على المعلومة التي تخص المجالين القانوني والقضائي لتكونوا دائما في الموعد بخصوص أي نقاش علمي حول أي موضوع مستجد أو ذي راهنية.

مكتبة المعهد العالي للقضاء دائما تدعمكم من أجل تعزيز رصيدكم العلمي وتطوير معارفكم الأكاديمية لمساعدتكم على تحقيق طموحاتكم العلمية والمهنية ...

النصوص المرجعية

تحتل مكتبة المعهد العالي للقضاء مكانة متميزة ضمن التنظيم الهيكلي للمعهد، لما لها من دور فعال في نشر المعلومة القانونية بين صفوف القضاة والملحقين القضائيين وباقي الباحثين في المجالين القانوني والقضائي، وقد أشير إليها في العديد من النصوص التنظيمية الخاصة بالمعهد من بينها قرار السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رئيس مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء رقم 23.32 الصادر في 04 دجنبر 2023 بتحديد البنيات الإدارية والمالية والتقنية للمعهد واختصاصاتها وقواعد تنظيمها ([3])، والنظام الداخلي للمعهد العالي للقضاء([4])، وكذا المخطط الاستراتيجي للمعهد العالي للقضاء([5])، وبطاقة المنصب المحددة لمهام واختصاصات رؤساء البنيات الإدارية التي أسندت لها المهام المتعلقة بتطوير المكتبة وآليات عملها، باعتبارهم مسؤولين عن تنزيل التوجهات الاستراتيجية للمعهد العالي للقضاء فيما يخص تحقيق ريادة المعهد في مجال البحث العلمي القانوني والقضائي وفي مجال التكوين.

---

[3] - وذلك في المادة 13 من القرار المشار إليه أعلاه، والتي تنص على أنه: "يتولى المركز الوطني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية القيام بالمهام التالية:

...

- تدبير خزانة المعهد وتطوير أساليب عملها.

- ....".

4 - تنص المادة 48 من النظام الداخلي للمعهد العالي للقضاء على أنه: "علاوة على الحقوق المنصوص عليها في القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، يستفيد الملحقون القضائيون خلال فترة التكوين الأساسي من الحقوق التالية:

...

- الحق في الولوج إلى مكتبة المعهد وفق الضوابط الجاري بها العمل؛

...".

5 - ينص الإجراء 103 الوارد ضمن الورش 31 (المتعلق بتحديث ورقمنه التكوين) من المخطط الاستراتيجي للمعهد العالي للقضاء على تطوير المكتبة الوسائطية وفتح إمكانية الاستفادة منها عبر الأنترنيت.

التنظيم الهيكلي

ذ. عبد الحنين التوزاني
المدير العام للمعهد العالي للقضاء

ذ. سمير الغالمي
رئيس قطب التعاون والدراسات والابحاث والنشر

ذة. سناء الماحي
رئيسة المركز الوطني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية

ذ.عبد الصمد العلمي
رئيس وحدة النشر

السيدة هاجر كيموش
محررة قضائية من الدرجة الثالثة
مكلفة بتصريف أشغال المكتبة

السيدة خديجة عصيمي
محررة قضائية من الدرجة الثالثة
مكلفة بتصريف أشغال المكتبة

فضاء المكتبة

أين تقع مكتبة المعهد العالي للقضاء؟

يقع الفضاء المخصص لمكتبة المعهد العالي للقضاء في الطابق الأول بجوار مكتبة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية بتيكنوبوليس - سلا الجديدة.

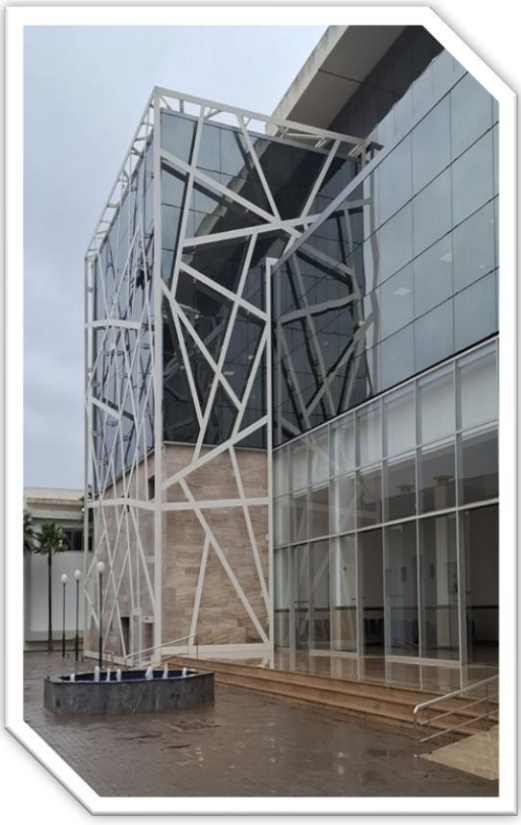

المدخل الخارجي للبناية التي تتواجد بها المكتبة

البهو المؤدي إلى المصعد (المكتبة في الطابق الأول)

مهام المكتبة

تتولى مكتبة المعهد العالي للقضاء القيام بالمهام التالية:

- ✓تدبير الرصيد الوثائقي للمكتبة وفقا للمعايير الخاصة بالمعالجة التوثيقية المعمول بها في هذا المجال (تسجيل، فهرسة، تحليل، تصنيف...) ؛
- ✓استقبال زوار المكتبة وتمكينهم من مختلف الخدمات المتاحة؛
- ✓تحيين مجموعة الكتب والمجلات والدوريات وفقا لسياسة الاقتناء الخاصة بالمعهد مع الحرص على تطعيم الرصيد الوثائقي الورقي برصيد وثائقي رقمي متخصص في المجالين القانوني والقضائي.

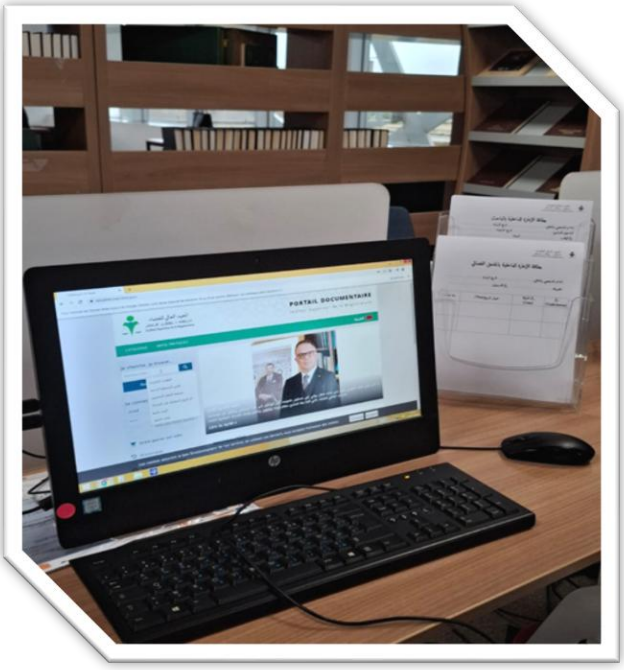

خدماتنا

توفر لكم مكتبة المعهد العالي للقضاء مجموعة متنوعة من الخدمات المعرفية تتجلى أساسا فيما يلي:

✓الرصيد الوثائقي:

تضم المكتبة مجموعة متنوعة من الموارد الوثائقية والمعلوماتية تصل إلى:

- أكثر من 33000 مرجع تغطي مختلف فروع القانون العام والخاص والفقه.
- أكثر من 100 دورية باللغة العربية و43 دورية باللغة الفرنسية.

بالإضافة الى مجموعة هامة من منشورات المعهد العالي للقضاء.

كما أن الرصيد الوثائقي للمكتبة يضم أيضا:

- رسائل نهاية التكوين الخاصة بالملحقين القضائيين وكذا مجموعة من المعاجم والموسوعات.

وللتعرف عن قرب على الرصيد الوثائقي، يمكن زيارة المنصة الرقمية للمكتبة الوسائطية للمعهد العالي للقضاء، وإجراء بحث عن

المرجع المطلوب باتباع الخطوات المشار إليها في دليل الاستعمال (PDF أو بواسطة الفيديو التوضيحي).

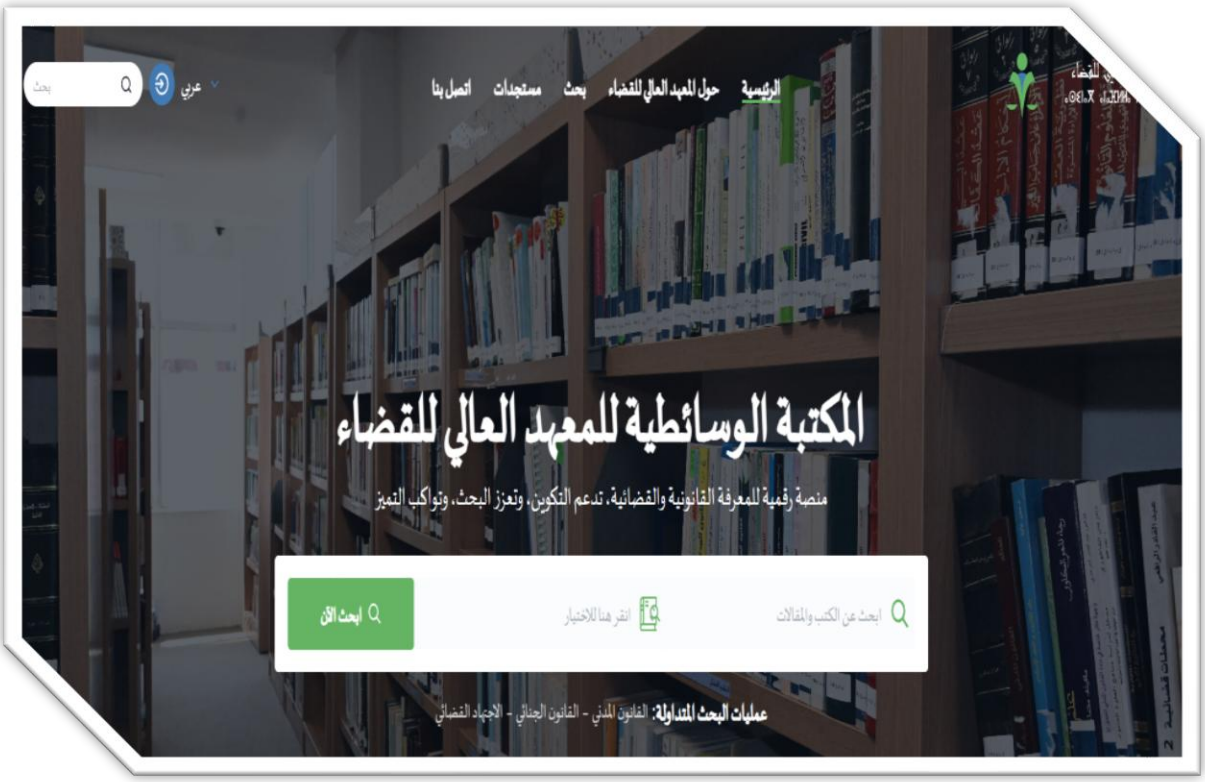

وتستعين المكتبة في تقديم خدماتها بأطر ومستخدمين لتسهيل القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه.

بحوث نهاية التكوين الخاصة بالملحقين القضائيين

نماذج من بعض إصدارات المعهد العالي للقضاء

نموذج لبعض الموسوعات والإهداءات العلمية المقدمة للمعهد العالي للقضاء ولبعض المعاجم اللغوية التي تتوفر عليها المكتبة

✓المكتبة الرقمية:

إضافة إلى ذلك تمكن المكتبة من الولوج الالكتروني للاطلاع على رسائل نهاية التكوين الخاصة بالملحقين القضائيين (من الفوج 34 إلى 47)، وعلى جميع إصدارات المعهد العالي للقضاء.

صورة من المنصة لبعض إصدارات المعهد العالي للقضاء

✓الخدمات الرقمية:

توفر المكتبة أيضا إمكانية البحث العلمي عن طريق الحواسيب المتواجدة بفضائها، والتي يمكن من خلالها إجراء مختلف عمليات البحث العلمي الإلكتروني، وكذا الولوج لبعض المنصات الرقمية التي يشترك فيها المعهد العالي للقضاء، والتي تخول الاستفادة من الخدمات والمعلومات العلمية التي توفرها ([6]).

والمعهد الآن يواصل بصفة منهجية الاشتراك في منصات إلكترونية جديدة من شأنها أن توفر المزيد من المعلومات القانونية والقضائية سواء الوطنية أو المقارنة كلما اقتضت المصلحة ذلك.

6 - كالقوانين المحينة والجرائد الرسمية والاجتهاد القضائي في مختلف الشعب باللغتين العربية والفرنسية.

المستفيدون من خدمات المكتبة

يمكن أن يستفيد من خدمات مكتبة المعهد العالي للقضاء كل من الفئات التالية:

- ✓ فريق المكونين بالمعهد العالي للقضاء؛
- ✓ القضاة الممارسون بمختلف محاكم المملكة بجميع أنواعها (العادية والإدارية والتجارية ...) ودرجاتها (النقض والاستئنافية والابتدائية) وكذلك القضاة الملحقون بمختلف الإدارات والمؤسسات كالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمعهد العالي للقضاء ووزارة العدل ...؛
- ✓ الملحقون القضائيون، سواء خلال قضاء فترة التكوين بالمعهد أو أثناء التحاقهم بالمحاكم قصد التدريب؛
- ✓ القضاة الأجانب ومستمعي العدالة من مختلف الدول الشقيقة والصديقة سواء خلال قضاء فترة التكوين بالمعهد أو أثناء التحاقهم بالمحاكم قصد التدريب؛
- ✓ أطر وموظفي المعهد العالي للقضاء والمعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية؛

- ✓ أطر وموظفي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة؛
- ✓ أطر وموظفي كتابة الضبط وباقي المنتسبين لمختلف المهن القانونية والقضائية؛
- ✓ الأساتذة الجامعيون؛
- ✓ الطلبة الباحثون بمختلف الكليات.

قواعد سير العمل بالمكتبة

يمكن لكم البحث عن المراجع التي تريدون الاطلاع عليها من خلال اتباع منهجية بحث محددة **(أولا)**، سواء للاستفادة من الإعارة الداخلية أو الخارجية **(ثانيا)**، مع التقيد بأوقات الاستقبال **(ثالثا)**، ولكي تكون منهجية عمل المكتبة أكثر نجاعة، وضعنا رهن إشارتكم فريق عمل متشبع بقيم التعاون وخدمة الصالح العام **(رابعا)** مراعاة لخصوصية عمله والتزاماته تجاه الزوار **(خامسا)**.

أولا: منهجية البحث

يمكن لزوارنا البحث عن المراجع باتباع الخطوات المشار إليها في دليل الاستعمال (PDF أو بواسطة الفيديو التوضيحي)، الموضوع رهن إشارتهم بالمنصة الرقمية للمكتبة الوسائطية للمعهد العالي للقضاء.

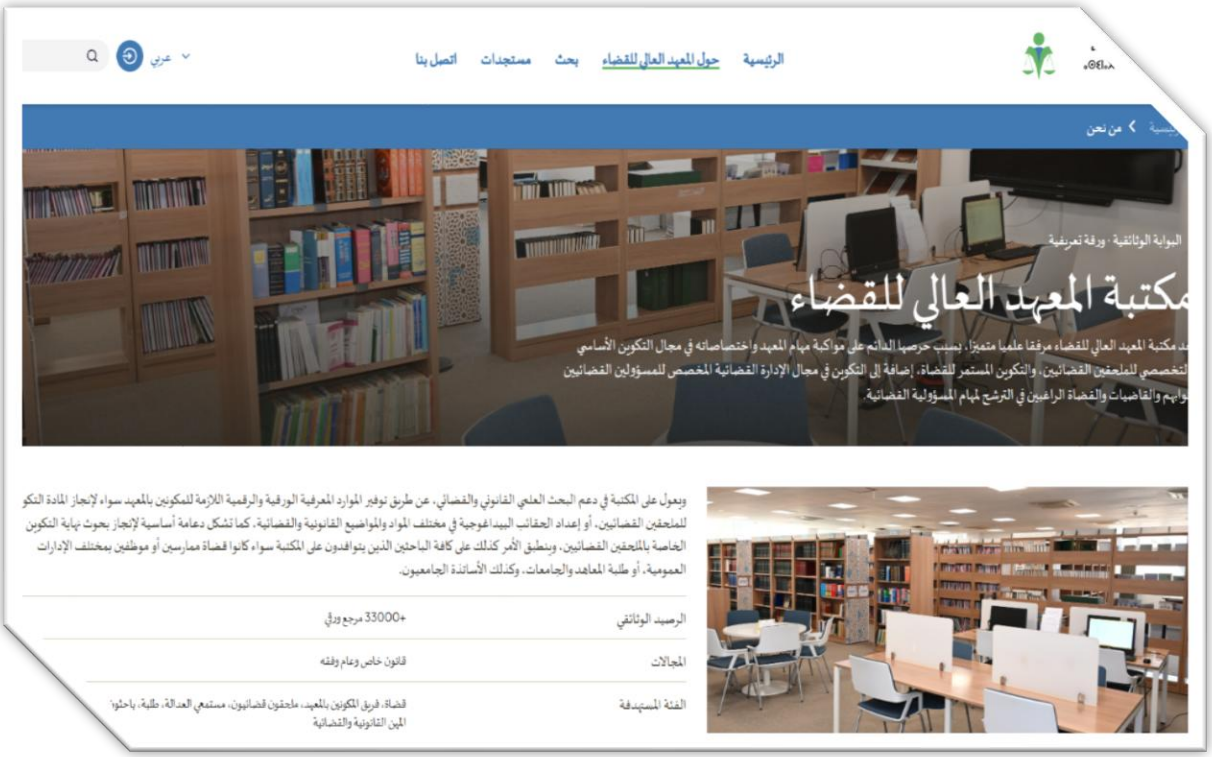

ثانيا: أنواع الإعارة والاستثناءات الواردة عليها:

توفر مكتبة المعهد العالي للقضاء نوعين من الإعارة كمايلي:

✓الإعارة الداخلية:

يمكن لجميع الفئات المشار إليها أعلاه ([7]) الاستفادة من الإعارة الداخلية التي تمكنهم من الاطلاع على المراجع المطلوبة داخل فضاء المكتبة بعد تقديم الطلب وفق الطريقة المشار إليها في **دليل الاستعمال** مع إرجاعها في نفس يوم تسلمها.

7 - المشار إليها في الصفحتين 19 20 من الدليل.

✓الإعارة الخارجية:

يمكن لفريق المكونين والأطر بالمعهد العالي للقضاء والملحقين القضائيين ومستمعي العدالة وأطر المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية، وكذا أطر وموظفي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة الاستفادة من الإعارة الخارجية.

يجب أن لا يتجاوز الطلب مرجعين (02) اثنين، يجب إرجاعهما داخل أجل سبعة أيام، يمكن تمديدها لسبعة أيام أخرى بعد تجديد الطلب.

يكون طلب تجديد الإعارة معللا، ويقرر رئيس المركز الوطني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية أو من ينوب عنه في إمكانية التجديد من عدمه.

✓الاستثناءات الواردة على الإعارة الخارجية:

تستثنى المراجع والمخطوطات الفريدة والنادرة وكذا القواميس والموسوعات ومدونات القوانين والمجلات من عملية الإعارة الخارجية، ويمكن الاطلاع عليها داخل المكتبة تحت إشراف الموظف أو المستخدم المكلف إذا كانت حالتها تسمح بذلك.

ثالثا: أوقات الاستقبال

يجب على زوارنا احترام مواقيت الاستقبال (أوقات الإعارة) المحددة من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الثالثة بعد الزوال من الإثنين إلى الجمعة، ماعدا أيام العطل الدينية والرسمية.

يمنع منعا باتا على الراغبين في الاستفادة من خدمات المكتبة التواجد بها أو بالفضاء المجاور لها خارج التوقيت المحدد أعلاه.

رابعا: فريق العمل

تستعين المكتبة في تقديم خدماتها بأطر ومستخدمين لتسهيل القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه. ومن أجل ذلك يؤكد فريق العمل

استعداده لتقديم المساعدة اللازمة والتوضيحات والشروح المفيدة من أجل الاستفادة من خدمات المكتبة كما يجب.

خامسا: التزاماتنا

من أجل السهر على راحتكم، **وتقديم خدمات ذات جودة**، نعمل بشكل مستمر على **تنظيم رفوف مكتبتنا** و**تعزيزها بالمراجع الجديدة والجيدة التي** يحتاجها الباحثون في المجالين القانوني والقضائي، كما نعمل على تجديد الاشتراك مع المجلات والمنصات الرقمية التي نلمس من خلال ملاحظاتكم أنها مفيدة في الأبحاث والدراسات التي تعدونها.

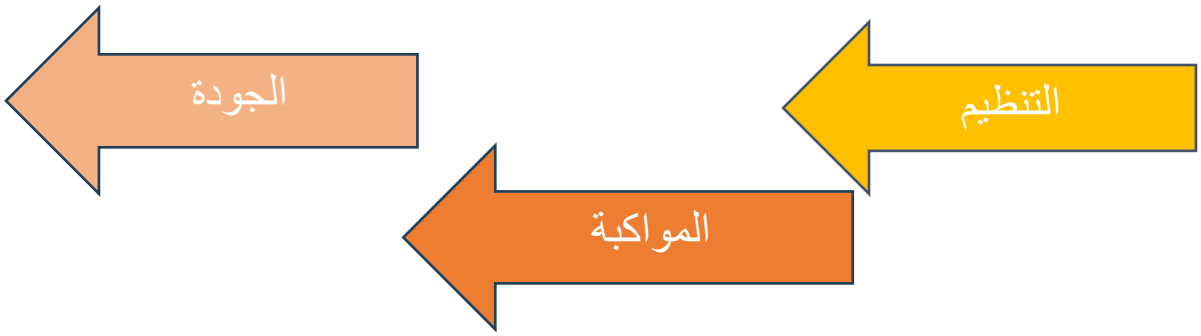

وتفعيلا لالتزامنا **بمواكبة احتياجاتكم العلمية** سيتم وبصفة منتظمة توزيع استمارات ورقية أو إلكترونية قصد رصد تطلعاتكم وتصوراتكم والوقوف على الإشكالات المطروحة والعمل على إيجاد حلول عملية وآنية لها حتى تكون خدمات المكتبة في المستوى المطلوب.

التزامات المستفيدين من خدمات المكتبة

تقع على عاتق الراغبين في الاستفادة من خدمات المكتبة مجموعة من الالتزامات يمكن تحديدها فيما يلي:

أولا: الالتزام بضوابط الإعارة

يجب على الراغبين في الاستفادة من خدمات المكتبة الالتزام بضوابط الإعارة سواء الداخلية أو الخارجية تحت طائلة الحرمان من الاستفادة منها، إضافة إلى ما يمكن اتخاذه من إجراءات من قبل إدارة المعهد العالي للقضاء.

ثانيا: احترام الأشخاص والفضاء المخصص للمكتبة

يجب على الراغبين في الاستفادة من خدمات المكتبة احترام الأطر والمستخدمين المكلفين بتدبير المكتبة والتعامل معهم بشكل لائق.

كما يلتزم المستفيدون بالهدوء وعدم إثارة الضجيج والضوضاء في المكتبة، ويمنع عليهم التدخين والأكل والشرب والحديث الجماعي أو التجمهر داخلها أو في الفضاء المجاور لها.

ويمنع على المستفيدين الولوج إلى **الفضاء الداخلي المخصص لرفوف مكتبة المعهد العالي للقضاء**، كما يمنع عليهم استغلال فضاء المكتبة لأغراض خاصة أو وضع الملصقات، وتوزيع الاستمارات أو التقاط الصور، أو تصوير الأفلام والربورتاجات وغيرها.

ثالثا: الالتزام بالضوابط المقررة من طرف إدارة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية[8]

يلتزم المستفيدون باحترام خصوصية الفضاء المخصص لمكتبة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية، واحترام أطرها ومستخدميها، وعدم إلحاق أية أضرار بمعداتها وتجهيزاتها.

8- في هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن مكتبة المعهد العالي للقضاء ومكتبة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية تتواجدان في فضاء واحد.

الفضاء الخاص بمكتبة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية

رابعا: الحفاظ على المراجع والمعدات والأدوات

يلتزم المستفيد من المكتبة بالحفاظ على المراجع من التلف، كما يمنع عليه منعا باتا الكتابة بأي نوع من أنواع الأقلام في صفحاتها.

يلتزم المستفيد أيضا بالحفاظ على جميع مقتنيات المكتبة وأجهزتها وأثاثها وعدم إتلافها أو خدشها أو تعريضها لأي ضرر ينقص من قيمتها المادية أو المعنوية.

مكتبة المعهد العالي للقضاء مكتبة جميع الباحثين

شاركونا آرائكم واقتراحاتكم وكونوا جزءا من عملية التطوير المستمر

للتواصـــل معنـا:

زورونا في موقعنا بالمقر المؤقت للمعهد العالي للقضاء الكائن بالمعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية بتيكنوبوليس سلا الجديدة.

لإرسال اقتراحاتكم عبر الواتساب خصصنا لكم الرقم الهاتفي التالي: 0668170093

يمكنكم التواصل أيضا عبر البريد الإلكتروني التالي: bibliotheque@ism.ma